

# السكان والتنمية المستدامة

د. محمد إبراهيم منصور

هيئة التحرير

## السكان والتنمية المستدامة

تمهيد:

إن تحقيق "اقتصاد كفاء قادر على المنافسة" هو هدف رئيسي من أهداف رؤية مصر 2030. فالانتقال من دولة نامية إلى دولة متقدمة لا يمكن تحقيقه إلا من خلال اقتصاد كفاء يضمن لمصر تحقيق تنمية اقتصادية تؤهلها للانضمام للدول المتقدمة والتجمعات الاقتصادية الهامة وعلى رأسها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وتمكن من إحداث تنمية بشرية وتنهض بخصائص السكان التعليمية والصحية، مع تحقيق عدالة توزيع المنافع التنموية بين أفراد الجيل الحالي، ودونما إجحاف لحق الأجيال القادمة في الاستمتاع بالموارد الطبيعية، أي تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

ويتطلب نجاح التنمية الاقتصادية واستدامتها تحقيق النمو الاقتصادي المصحوب بتحسين في مستويات الدخل والصحة والتعليم والخدمات العامة، إلا أن هذا ليس كافياً، حيث يتطلب نجاح عملية التنمية الاقتصادية واستدامتها تحقيق معدلات نمو مطرد في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مصحوباً بتطوير البنية الاقتصادية الحاكمة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وتحسن الأداء المؤسسي والإداري. غير أنه لم تنجح إلا دول قليلة (مثل كوريا وتايوان والصين) في تحقيق نمو يتسم بالعدالة في توزيع الدخل خلال عمليات التنمية الاقتصادية، وفيما عدا ذلك فقد صاحب التنمية في الدول التي تقدمت خلال الفترة الأخيرة تزايداً في عدم المساواة والنمو غير المتوازن وتزايد عدم العدالة في توزيع الدخل<sup>1</sup>.

فعلى الرغم من أن نظريات النمو النيوكلاسيكية كانت تؤمن بأن النمو المتواصل في دول العالم يؤدي على المدى الطويل إلى حدوث تقارب Convergence بين دول العالم المختلفة عند مستويات الثبات Steady-State، إلا أن التجربة الواقعية أثبتت عدم صحة هذه الفرضية، حيث لم يؤد النمو المتواصل في دول العالم المختلفة في حقيقة الأمر إلى تحقق التقارب، بل على العكس من ذلك حدث تباعد Divergence حيث ازدادت الدول المتقدمة تقدماً في حين أخفقت الدول النامية - من ضمنها مصر - في الحفاظ على معدلات نمو مطردة ومنتسارعة نظراً لافتقارها إلى الأدوات التي تمكنها من اللحاق بركب الدول المتقدمة ومواكبة تحديات العولمة والتقدم التكنولوجي والمعرفة. وقد أشارت نظريات النمو النابع من الداخل Endogenous Growth Theories إلى أن ذلك يرجع بالدرجة الأولى لعنصر المعرفة والتقدم التكنولوجي الذي يمكن الدول المتقدمة من مواصلة عملية النمو المطرد دون الوصول إلى مرحلة الثبات، وأن عدم حصول الدول النامية على هذه المعرفة هو الذي يؤخرها مما يؤدي إلى حدوث التباعد بين الدول. وقد حددت الأمم المتحدة خمسة أنواع من النمو الاقتصادي غير المستدام أو "النمو غير الاقتصادي" Uneconomic Growth، والذي تفوق تكاليفه المنافع منه، وهي:

- النمو الذي لا يوفر وظائف Jobless Growth
- النمو القاسي الذي ينفع الأغنياء على حساب الفقراء Ruthless Growth
- النمو الذي لا يلزمه توسع في الديمقراطية وتمكين الأفراد Voiceless Growth
- النمو بلا جذور أي النمو الذي يسحق الهوية الثقافية للشعب Rootless Growth
- النمو الاقتصادي بلا مستقبل نتيجة تبيد الأجيال الحالية للموارد التي تحتاجها الأجيال القادمة Futureless Growth

إن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة يتماشى مع ما نادى به وأكدت عليه ثورة 25 يناير وهو المطالب الثلاثة الرئيسية وهي: "العيش والحرية والعدالة الاجتماعية" في إشارة إلى ضرورة تحسين الأحوال المعيشية والاقتصادية والتوزيع العادل للدخل، إلى جانب حقوق المواطنة والمشاركة السياسية. ويتطلب تحقيق هذه المطالب تأسيس دولة ديمقراطية تقدر حقوق الأفراد وسيادة القانون، فإن تحقيق ذلك لن يتم إلا في ظل وجود أساس اقتصادي قوي وكفاء يقوم على أساس معايير العدالة وتساوي الفرص وجودة الحوكمة والإدارة. وذلك حتى يتم ضمان توزيع ثمار الجهد التنموي بشكل عادل على كافة فئات المجتمع وعدم استحوذ فئات معينة بثمار التنمية مثلما كان العهد في النظام البائد.

ومن هنا، وفي سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلع الرؤية إلى تبني نموذج جديد يعتمد على مراجعة التجارب الدولية الناجحة والاتساق مع نظريات النمو الحديثة، مع تحديد مجموعة من المبادئ والثوابت العامة

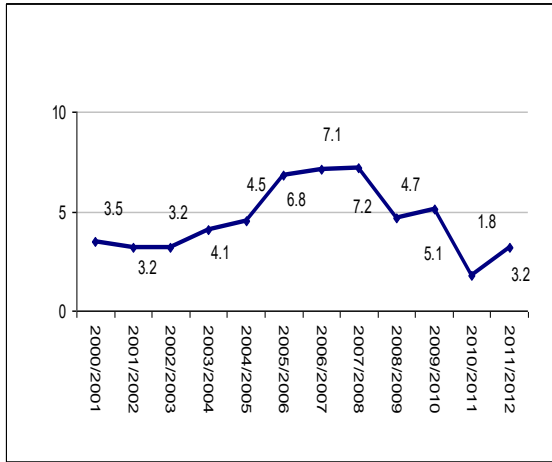
<sup>1</sup>International Food Policy Research Institute (IFPRI), Development Strategy and Governance Division, "Economic Transformation in Theory and Practice", 2008, p.9, available online at: <http://www.ifpri.org/sites/default/files/publications/ifpridp00797.pdf>

التي ستحكم عملية النمو خلال العشرين عاما القادمة، وتبني مدخل جديد لتحقيق طفرة اقتصادية في العشرين عاما القادمة، بما يمكن من تحقيق رؤية مصر 2030 والانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة. ويمكن التعرف على حال الاقتصاد المصري وتحديد معايير أهداف "اقتصاد كفاء قادر على المنافسة" من خلال المؤشرات التالية:

● **معدل النمو:** يبين الشكل رقم (11) تطور معدل النمو المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2001/2000 حتى 2012/2011. وتستهدف رؤية مصر 2030 تحقيق معدل نمو لا يقل عن 7.5% في المتوسط خلال الفترة 2010-2030. تقع مصر حاليا في المرتبة السادسة والعشرين في ترتيب دول العالم من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي 2010، كما تقع في المرتبة رقم مائة وأربعة من حيث متوسط دخل الفرد لعام 2010 (وفقاً لإحصاء صندوق النقد الدولي).

وقد تم تحديد هذا المعدل بناء على التجارب الدولية التي تشير إلى أن الطفرات الاقتصادية leapfrog تتحقق عندما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي 3.5% لمدة لا تقل عن ثماني سنوات، بينما تتحقق المعجزات الاقتصادية Economic Miracle، من خلال المحافظة على معدل نمو حقيقي لا يقل عن 7% لمدة لا تقل عن

جدول رقم (5)  
متوسط دخل الفرد عام 2010



المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي

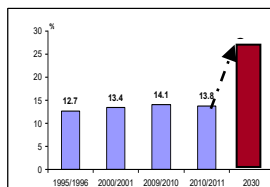
الدولة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار)
إسرائيل	28,5
كوريا	20,8
البرتغال	21,5
تشيلي	18,2
تركيا	10,1
مصر	2,7

25 عاما.

● **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** يبين الجدول رقم (5) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ببعض الدول المختارة. وتستهدف رؤية مصر 2020 تحقيق نمو سنوي في متوسط دخل الفرد سنويا بما يزيد عن 5% في المتوسط حتى عام 2030، ليبلغ حوالي 5900 دولارا للفرد في 2030.

● **معدل البطالة:** تهدف رؤية مصر 2030 إلى خفض معدلات البطالة من مستوياتها الحالية التي بلغت 9% عام 2010 إلى حوالي 3% بحلول عام 2030. كما تستهدف الوصول بعدد العاملين إلى 32 مليون عامل، حيث تعد نسبة المشتغلين من إجمالي قوة العمل ومعدلات النمو بها مؤشراً جيداً حول مدى قدرة سوق العمل على توفير فرص عمل جديدة، واستيعاب الوافدين الجدد. وتمثل نسبة المشتغلين من إجمالي قوة العمل في مصر نحو 91% حيث بلغ إجمالي المشتغلين 23.8 مليون مشتغل وذلك في عام 2010.

شكل رقم (12)  
نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحالية في مصر والمستهدفة في 2030



● **معدل الادخار المحلي:** يبين الشكل رقم (12) تطور معدل الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحالي والمستهدف في 2030. حيث إن الوصول إلى معدل نمو اقتصادي لا يقل عن 7.5% سنويا حتى عام 2030 يتطلب معدلات ادخار سنوية لا تقل عن 30% حتى عام 2030 لتحقيق معدل التراكم الرأسمالي المطلوب لرفع معدلات النمو الاقتصادي. وذلك من خلال سبل مبتكرة ومستدامة لرفع معدلات التراكم الرأسمالي، أخذاً في الاعتبار النافذة

1 على الرغم من الاهتمام بتنمية قطاع الصناعات التحويلية في مصر خلال الأونة الأخيرة إلا أنه جاء في المرتبة الثانية في استيعاب العمالة وحيث بلغت نسبة المشتغلين بذلك النشاط 12.1% فقط من العمالة خلال عام 2010، بينما بلغت تلك النسبة في عام 2005 نحو 11.5% فنلاحظ عدم حدوث زيادة ملحوظة في نصيب هذا القطاع من العمالة في عام 2010 مقارنة بعام 2005، بينما يستحوذ قطاع الزراعة والصيد على النسبة الأكبر من العمالة في الاقتصاد المصري (28.2%) عام 2010، بمتوسط معدل نمو 2.5% بين عامي 2005 و 2010، وجاء كل من قطاع التشييد والبناء وقطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات النارية في المرتبة الثالثة من حيث استيعاب العمالة وذلك بنسبة 11.3% لكلا منهم.

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بيانات غير منشورة.

الديمجرافية التي ستشهدها مصر، وحتى تتحقق العوائد من هذا العنصر في الإسراع بمعدلات النمو نحو المعدلات المرجوة.

### 3.2 فرص تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

تؤكد العديد من التقارير الدولية على قدرة الاقتصاد المصري على اللحاق بركب الدول المتقدمة، بل واحتلال مكانة متقدمة ضمن أكبر اقتصاديات العالم، وتوافر فرص كبيرة لذلك، خاصة في ضوء التحول السياسي الكبير - عقب ثورة 25 يناير - والتوجه نحو الديمقراطية والحرية السياسية وتحسين كفاءة المؤسسات المصرية والسعي نحو القضاء على الفساد وأوجه الخلل التي كان لها مردود مباشر على ضعف أداء الاقتصاد المصري وتركز عوائد النمو في أيدي فئات محددة وتزايد التفاوت في توزيع الدخل، كما يبين الإطار رقم (2).

إن هذه التوقعات لنمو الاقتصاد المصري لم تأت من فراغ، فمصر لديها العديد من المقومات التي - إذا ما استثمرت جيدا - ستمثل فرصا داعمة لتحقيق هذا الهدف، ومن أهم هذه الفرص ما يلي:

#### الإطار رقم (2)

##### توقعات التقارير العالمية للاقتصاد المصري

- توقع تقرير (2011) Citi أن تكون مصر ضمن **الدول العشر الأولى ذات أعلى معدلات نمو متوقعة في 2050**، ويتوقع التقرير انضمام مصر للدول قاطرة النمو (3G) Global Growth generators (3G) بحلول عام 2030: حيث يتوقع أن تشمل هذه الدول إلى جانب مصر: الهند، الصين، بنجلاديش، نيجيريا، العراق، اندونيسيا، منغوليا، سيريلانكا، فيتنام، والفلبين، وتتأسس توقعات الدول قاطرة النمو على فكرة أن العديد من الدول الفقيرة نسبيا تمتلك من المقومات ما يؤهلها لتحقيق نمو اقتصادي متسارع إذا ما تنبعت لتلك المقومات واتبعت السياسات الملائمة. ومن المتوقع أن يصل متوسط دخل الفرد إلى 5878 دولار أمريكي. كما توقع التقرير أن يبلغ حجم الناتج المحلي بمصر حوالي 6 تريليون دولار عام 2050 كما مبين بالجدول رقم (6).
- **توقع تقرير The Business Insider أن تنضم مصر لنادي النخبة "Elite Club" الذي يضم أكبر عشر اقتصاديات في العالم** وأن تحتل المرتبة العاشرة من قائمة الدول الأكثر نموا في العالم في 2050. وذلك في ظل افتراض قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق معدل نمو اقتصادي يتراوح بين 6.4% - 7.2% في المتوسط خلال هذه الفترة، ليصل حجم الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المصري إلى 6 تريليون دولار عام 2050.

#### جدول رقم (6)

حجم الناتج المحلي الإجمالي لأكثر عشر اقتصاديات متوقعة في العالم في 2010 و 2050

2050			2010		
حجم الناتج (تريليون دولار - بالقيمة الشرائية لعام 2010)	الدولة	الترتيب	حجم الناتج (تريليون دولار)	الدولة	الترتيب
85.97	الهند	1	14.12	الولايات المتحدة	1
80.02	الصين	2	9.98	الصين	2
39.07	الولايات المتحدة	3	4.33	اليابان	3
13.93	اندونيسيا	4	3.92	الهند	4
11.58	البرازيل	5	2.91	ألمانيا	5
9.51	نيجيريا	6	2.20	روسيا	6
7.77	روسيا	7	2.16	البرازيل	7
6.57	المكسيك	8	2.16	المملكة المتحدة	8
6.48	اليابان	9	2.12	فرنسا	9
6.02	مصر	10	1.75	إيطاليا	10

Source: Citi, 2011. "Global Growth Generators: Moving Beyond 'Emerging Markets' and 'BRIC', *Global Economics View*, Citigroup.